



الإسلاميون والطريق إلى السلطة

أحمد فهمي - مصر

باحث سياسي في مجلة البيان

ملخص البحث:

أدى تعدد الاجتهادات في مناهج العمل الإسلامي إلى تباين الآراء والتقويمات حول هذه المناهج، ونتائجها التي تحققت عبر سنوات طوال من الممارسة في العالم العربي، وكان الجدل في مراحلہ الأولى حول المناهج يتركز في مدى ارتباطها بالكتاب والسنة من ناحية، وصلاحيتهما للظروف والبيئة المعاصرة من ناحية أخرى.

وأدت النشأة القوية لما اصطلح على تسميته بـ «الصحوة الإسلامية» مطلع السبعينيات إلى احتلال القوى الإسلامية مكانة قوية ومؤثرة داخل المجتمعات العربية، ودفع ذلك إلى وضع عدة تصورات واستراتيجيات من قبل الحكومات العربية، وبمعاونة غربية؛ من أجل احتواء المارد الإسلامي وإبقائه دائرة في فلك مصالحها.

رغم ما قد يبدو من إنهاك وإرهاق تتعرض له السلطات في بعض الدول نتيجة محاولاتها الدؤوب لاحتواء التحركات، والإنجازات السياسية للإسلاميين، فإن البديل - المنع - يعني احتقانًا إسلاميًا جماهيريًا قد يؤدي بالنظام.

ولا يخفى الدور الغربي في المسألة؛ حيث يعاني الغرب - بصفة عامة - من عجزه عن تفسير «ظاهرة الانبعاث الإسلامي» في أي من جوانبها السياسي أو الديني أو الاجتماعي.

ونشطت عملية البحث عن بدائل أخرى يمكن أن تحظى بالشعبية، ونصبح نداءً للتيارات الإسلامية، فانطلقت موجة من الكتابات التي تعيد صياغة الديمقراطية في العالم العربي وفق الرؤية الأمريكية الجديدة.

ومع استغراق الحركات الإسلامية لعقود طويلة في تعقيدات العمل السياسي، تغيرت الحسابات وأصبح مصطلح «الدولة الإسلامية» نقطة ضعف في برنامج تلك الحركات؛ حيث توازنات اللعبة السياسية لم تعد تتحمل هذا القدر من الصراحة والوضوح في الخطاب الإسلامي، وقد اضطرت الحركات السياسية الإسلامية - مع التزامها بقواعد الديمقراطية - أن تتجاوز بعض الثوابت الدينية على أعتاب المراحل السياسية التي تريد اجتيازها.

لقد تأسست الحركات الإسلامية السياسية من أجل إقامة الإسلام وتحكيم الشريعة، وهذا الهدف لا ينبغي الخجل منه، أو الرضا بتحويله إلى نقطة ضعف ومصدر انتقاد، وعندما تتخلى الحركة عن هدفها الرئيس وتتوارى منه؛ فإن زوالها يصبح خيرًا من بقائها، كما أن ثنائية العلاقة بين العمل الدعوي والسياسي يجب الحفاظ عليها في حالة توازن يكون للدعوي فيها حق الصدارة.

أفكار ومقتطفات

- برزت أطروحات تتحدث عن إعادة بلورة أهداف الممارسة السياسية للإسلاميين؛ ليصبح هدف المشاركة هو «المدافعة» وليس «المغالبة» .
- أغلب الحركات لم تنشأ باعتبارها جماعات سياسية، وإنما بوصفها جماعات دعوية تتبنى العمل لإعادة المنهج الإسلامي إلى واقع الحياة، ومن ثم كانت المشاركات السياسية تخريبًا تاليًا على هذه الحقيقة.
- أدت النشأة القوية لما اصطلح على تسميته بـ «الصحوة الإسلامية» مطلع السبعينيات إلى احتلال القوى الإسلامية مكانة قوية ومؤثرة داخل المجتمعات العربية، ودفع ذلك إلى وضع عدة تصورات واستراتيجيات من قبل الحكومات العربية، وبمعاونة غربية؛ من أجل احتواء المارد الإسلامي وإبقائه دائرًا في فلك مصالحها.
- رغم ما قد يبدو من إنهاك وإرهاق تتعرض له السلطات في بعض الدول؛ نتيجة محاولاتها الدؤوب لاحتواء التحركات والإنجازات السياسية للإسلاميين، فإن البديل - المنع - يعني احتقانًا إسلاميًا جماهيريًا قد يودي بالنظام.
- الدول التي تسمح بالممارسة السياسية للإسلاميين، تتركز جهود المنع لديها ليس في أصل وجود الحركات الإسلامية أو أصل مشاركتها، ولكن في ضبط مستوى تفوقها وانتشارها، واكتساحها في الانتخابات عند حد معين لا يتم تجاوزه.
- لم تستمر معادلة التوازن بين الحكومات والحركات على النحو الذي كانت تأمل فيه الأولى؛ لأن الحركات الإسلامية تمتلك رؤية وأهدافًا ومنهجًا تسعى لتحقيقها.
- نشطت عملية البحث عن بدائل أخرى يمكن أن تحظى بالشعبية، وتصبح نداءً للتيارات الإسلامية؛ فانطلقت موجة من الكتابات التي تعيد صياغة الديمقراطية في العالم العربي؛ وفق الرؤية الأمريكية الجديدة.
- إن ما يتآكل من تعاليم الإسلام وثوابته، سوف يبعث الله عز وجل من عباده من يجددها ويعيدها إلى ما كانت عليه، فيذهب عن المسلمين غم التنازلات، ويبقى لهم غنم المكاسب.
- إن الاتهام بالفشل انتقل من مستوى المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية، إلى مستوى تسلم السلطة، وهذا الارتقاء في حد ذاته شهادة ضمنية بتقدم الإسلاميين السياسيين لا تراجعهم.

- هذه الرؤية الغربية في التأكيد على «إفلاس» الإصلاح الإسلامي، وتراجع التيارات السياسية الإسلامية ليست بجديدة، فقد ظلت الأحكام باندثار الحركات الإسلامية تصدر بانتظام منذ الأربعينيات من القرن الماضي.
- الأحزاب الإسلامية مهما كانت عيوبها ونقائصها، وهي كثيرة، تحتل اليوم موقع حركة المعارضة الأقوى في معظم بلدان العالم الإسلامي، رغم أنها محظورة.
- إن الإشكال عند خصوم الحركات الإسلامية - وربما عند هذه الحركات نفسها - ليس هو أنها اندثرت أو في طريقها إلى الاندثار، بل هو أنها تزداد قوة؛ رغم الهجمة الدولية والمحلية ضدها.
- مع الاستغراق لعقود طويلة في تعقيدات العمل السياسي، تغيرت الحسابات، وأصبح مصطلح «الدولة الإسلامية» نقطة ضعف في برنامج تلك الحركات، سواء ذُكر صراحة أو لم يُذكر.
- سبب تحول مطلب «الدولة الإسلامية» إلى نقطة ضعف أن توازنات اللعبة السياسية لم تعد تتحمل هذا القدر من الصراحة والوضوح في الخطاب الإسلامي، وقد اضطرت الحركات السياسية الإسلامية مع التزامها بقواعد الديمقراطية أن تتجاوز بعض الثوابت الدينية على أعتاب المراحل السياسية التي تريد اجتيازها.
- كان للسياسيين بُعْد آخر في التعامل مع إشكالية الدولة لدى الحركات الإسلامية، ومع تحقيق مفاجآت انتخابية في عدد من الدول بدءًا بالجزائر عام ١٩٩١م، وانتهاءً بحركة حماس عام ٢٠٠٥م، تبلورت استراتيجية «النصر الخانق» لمواجهة المفاجآت الإسلامية، وتعني هذه الاستراتيجية: تحويل النصر الذي يحققه الإسلاميون إلى حبل مشنقة يضعهم أمام خيارين: التنازل أو الانهيار.
- ابتكر الليبراليون من خصوم الإسلام السياسي معالجة جديدة للوضع الناتج عن تولي الإسلاميين للسلطة، وهي اعتبار هذا الحدث بمثابة «أزمة وطنية» تستدعي تضافر القوى السياسية مجتمعة لمواجهة الحدث قبل وبعد وقوعه.
- تعطي قائمة الخطوط الحمراء التي على أي حكومة إسلامية أن تواجهها، دلالات على محدودية الدور التغييري الذي يتوقع أن تلعبه هذه الحكومة لو وجدت.
- أبرز الخطوط الحمراء: رئاسة الدولة - الحصول على نسبة الثلثين في البرلمان، أي التمكن من تغيير الدستور - القرار العسكري والجيش - الجانب الأهم من السياسة الخارجية - الإعلام الرسمي - الأمن الداخلي والمخابرات - مستويات التغيير الجذرية في مجالات مثل: التعليم، القوانين، القضاء، ونحو ذلك.

- الحركات الإسلامية السياسية تأسست من أجل إقامة الإسلام وتحكيم الشريعة، وهذا الهدف لا ينبغي الخجل منه، أو الرضا بتحويله إلى نقطة ضعف ومصدر انتقاد، وعندما تتخلى الحركة عن هدفها الرئيس وتتوارى منه فإن زوالها يصبح خيرًا من بقائها.
- ثنائية العلاقة بين العمل الدعوي والسياسي يجب الحفاظ عليها في حالة توازن يكون للدعوي فيها حق الصدارة.
- يفتح خصوم الإسلاميين أمامهم مسارات تقربهم من السلطة؛ بشرط التخلي عن ثوابتهم الدينية.
- المحتوى الديني الذي تحمله الحركات السياسية الإسلامية هو الذي يدفعها لممارسة دور سياسي، فما معنى التخلي عنه لأجل مواصلة هذا الدور؟
- في بعض الدول العربية قد يكون من الأوفق التحول من هدف «المغالبة»، الذي يسعى مباشرة إلى السلطة، إلى هدف «المدافعة»؛ الذي يعرقل جهود الفساد والإفساد، وينأى بالأمة عن دينها ويصعّب مهام التغيير لاحقًا.
- يجب أن تتجاوز بعض الحركات الإسلامية السياسية هدف «المشاغبة»، الذي تقبع عنده مكتفية بإثارة الأزمات والجدالات المحدودة الأثر والتأثير.



الإسلاميون والطريق إلى السلطة

أحمد فهمي - مصر

باحث سياسي في مجلة البيان

أجهضت إلى معايير للتقويم؛ تتمتع بمصداقية تتجاوز مستويات الجدل «التراشقي النظري» بين مختلف التيارات الإسلامية، والذي كان يميز المحاولات النقدية قبل مرحلة الحصاد.

وكانت التيارات الإسلامية السياسية هي الأكثر قابلية للتقويم في تلك المرحلة؛ باعتبار تميز العمل السياسي بنتائجه النمطية الدقيقة القابلة للقياس العلمي، لكن نتج عن ذلك ظاهرة سلبية هي: تزايد جهود التقويم للعمل السياسي الإسلامي، وتكاثرها إلى الحد الذي يسلب تلك الجهود فاعليتها البناءة، وتراوحت التقويمات بين تضخيم الإنجازات بما يتجاوز المستهدف، وبين تهميش دور الجماعات السياسية نفسها، والدعوة إلى حلها وتفكيكها.

تبرز أهم النتائج ذات الدلالة في مسيرة الإسلاميين إلى السلطة فيما يلي:

أولاً: محاولات إجهاض العمل السياسي الإسلامي بلغت حدًا غير مسبوق، وصارت من ثوابت الأنظمة العربية.

ثانيًا: تواضع النتائج المتحققة عن بلوغ المستهدف. ثالثًا: عجز أغلب الحركات الإسلامية السياسية عن ممارسة دور تغييري فعال من خلال مستويات تمثيلها النيابي.

أدى تعدد الاجتهادات في مناهج العمل الإسلامي إلى تباين الآراء والتقويمات حول هذه المناهج، ونتائجها التي تحققت عبر سنوات طوال من الممارسة في العالم العربي، وفي المراحل الأولية كان النقاش والجدل حول المناهج يتركز في مدى ارتباطها بالكتاب والسنة من ناحية، وصلاحياتها للظروف والبيئة المعاصرة من ناحية أخرى. وبعد عقود من ممارسة العمل الإسلامي وفق هذه المناهج، دخلت الحركات الإسلامية في مرحلة الحصاد بعد إتمام دورات نمو وتطبيق كاملة، تشتمل على هذه المكونات:

- ١- الطرح الفكري والمنهجي.
- ٢- الكيان التنظيمي التنفيذي.
- ٣- الجهد التراكمي لتطبيق الطروحات.
- ٤- عنصر الزمن.

فترأى تجارب إسلامية كثيرة في معظم البلاد العربية، هذه التجارب أفسحت المجال لإجراء عمليات تقويم أكثر دقة ومصداقية لمناهج العمل الإسلامي، حيث تحولت الأهداف التي تحققت أو

الأنظمة الملكية الدستورية	الأنظمة الجمهورية
مثالها: الكويت - الأردن - المغرب.	مثالها: مصر - اليمن - الجزائر.
تحظى الحركات الإسلامية بوجود رسمي من خلال أحزاب سياسية.	بعضها لا يسمح بوجود أحزاب سياسية إسلامية مثل مصر.
منصب رأس الدولة بعيد عن المنافسة السياسية.	منصب رأس الدولة خاضع - قانوناً - للمنافسة.
رأس الدولة غالباً يتحكم في تعيين رئيس الحكومة.	حزب الأغلبية يشكل الحكومة.
لا تملك الأغلبية النيابية تغيير شكل النظام.	تملك الأغلبية النيابية تغيير شكل النظام.
المجلس النيابي تأثيره أقل في إدارة شؤون الدولة خاصة الخارجية.	المجلس النيابي له تأثير أكبر في إدارة شؤون الدولة.

نضيف إلى عناصر المقارنة السابقة، ملاحظة تاريخية مهمة، وهي أن أغلب الأزمات والمواجهات الحادة بين الحركات الإسلامية السياسية والسلطات وقعت في دول الأنظمة الجمهورية (مصر - الجزائر)، وهذه الملاحظة تدفع لتبني القول بأن الصراع في هذه الدول بين الإسلاميين السياسيين والحكومات هو صراع وجود، لا بد أن ينتهي بانتصار طرف على الآخر وإزاحته، بينما في المقابل لا تصل الأزمة في دول الملكية الدستورية إلى هذا المستوى، فالنظام آمن ومستقر إلى حد كبير.

هذا الاستقرار في الدول الملكية قدّم إغراءات ولمحات لكل من الحركات والأنظمة في الدول الجمهورية، فسعت النخب الحاكمة في بعضها

رابعاً: لا تزال قطاعات عريضة من الأمة تعقد آمالاً على الحركات الإسلامية السياسية، وتمثل ذلك في ترايد - أو ثبات - معدلات التأييد لها في أغلب الدول العربية.

خامساً: تراجع احتمالات تسلم الإسلاميين للسلطة في أغلب الدول العربية، في ضوء تجربة حركة حماس.

وكثرت التساؤلات حول جدوى المشاركات السياسية في أنظمة لا يمكن أن تسمح بفوز ساحق لحزب إسلامي، كما برزت أطروحات تتحدث عن إعادة بلورة أهداف الممارسة السياسية للإسلاميين؛ ليصبح هدف المشاركة هو «المدافعة» وليس «المغالبة».

من خلال هذه الدراسة المختصرة نبين أبرز ملامح مسيرة الإسلاميين إلى السلطة، من خلال استلهم تجارب الحركات الإسلامية في عدد من البلاد العربية في السنوات الأخيرة، وسيتم استعراض الملامح البارزة في هذه المسيرة من خلال الفقرات التالية:

المواجهة بين الأنظمة والحركات السياسية، هل هي صراع وجود؟

- إشكالية الدولة الإسلامية.

- خارطة العمل السياسي.

- توصيات.

أولاً: المواجهة بين الأنظمة والحركات هل هي صراع وجود؟

بداية يجب تقسيم الأنظمة العربية بصورة إجمالية إلى قسمين: أولهما الأنظمة الملكية وما شابهها، وثانيهما: الأنظمة الجمهورية، التي تحاول أن تستلهم التجربة الديمقراطية الغربية بصيغة «عالم - ثالثة».

والفرق بين القسمين يبدو جلياً في عدة نقاط، يمكن بيانها من خلال الجدول التالي:

الإخوان المسلمين، وهذا يجعل العلاقة بينها وبين الأنظمة محكومة بالإطار العام لمنهج الجماعة، ومرتبطة أيضًا بخلفيات تاريخية معروفة، ما يعني أن قدرة تلك الحركات على ممارسة أداء مرن «تقدمي» تظل محكومة بهذا الإطار المنهجي التاريخي، مهما حاولت.

ثالثًا: تتميز أغلب الحركات الإسلامية السياسية بأنها

الأقدر على الحشد الجماهيري، وهو ما يجعلها عنصرًا خطرًا في مقابل النخب الحاكمة المفتقرة إلى التأييد الشعبي.

رابعًا: لم تمارس هذه الحركات العمل السياسي إثر ضغوط جماهيرية على الأنظمة أثمرت السماح لها بالعمل السياسي، بل

كانت مشاركتها مترتبة في غالبية الدول على توجه جديد للأنظمة نتج عن اعتبارات سياسية داخلية وخارجية، وقد تكون الجزائر استثناءً من حيث الضغط الجماهيري.

لقد أدت النشأة القوية لما اصطُح على تسميته بـ «الصحة الإسلامية» مطلع السبعينيات إلى احتلال القوى الإسلامية مكانة قوية ومؤثرة داخل المجتمعات العربية، ودفع ذلك إلى وضع عدة تصورات واستراتيجيات من قبل الحكومات العربية، وبمعاونة غربية من أجل احتواء المارد الإسلامي وإبقائه دائرًا في فلك مصالحها، وكان فتح المجال السياسي أمام هذه الحركات في بعض الدول أحد وسائل استيعاب الصحة الإسلامية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن عملية الاحتواء نجحت بالفعل، أو على الأقل كما كان مخططًا لها.

وإذا كانت الحركات السياسية تمتلك قدرات ملحوظة على تعبئة الجماهير، فإن احتواء الحركات السياسية يمثل ضربة مزدوجة للأنظمة التي تخشى الجماهير والحركات في آن واحد، رغم ما قد

إلى تنفيذ عملية تحول طويلة الأجل إلى الملكية الدستورية، وبدأ ذلك بمحاولة توريث الحكم.

وبالنسبة للحركات الإسلامية، سعى بعضها إلى تقديم ضمانات وتطمينات غير رسمية للأنظمة تفيد بعدم استهداف رأس النظام وإطاره العام بالتغيير، على الأقل في المرحلة الحالية، وهي تحاول بذلك أن تزيد من المساحة المتاحة أمامها للتحرك السياسي

داخل الدولة؛ عن طريق المساومة على تقليص حجم التغيير الذي تبنى الدعوة إليه داخل الدولة.

مع الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون رئيس الجمهورية هو القوة الأولى داخل النظام، فقد تكون هناك

قوى أخرى مهيمنة تقدم إليها الضمانات وليس إلى الرئيس، كما هو الحال في الجزائر.

إلا أن هذا التصنيف للعلاقة بحسب طبيعة النظام الحاكم، لا يقدم إجابة وافية عن سؤال: هل الصراع بين الإسلاميين السياسيين والحكومات وجودي، لا ينتهي إلا باختفاء أحدهما؟

وتقدم المحاور التالية إجابة عن هذا السؤال:

١- لماذا سمحت الأنظمة بمشاركة الإسلاميين؟:

عندما نتبع تاريخ نشأة الحركات الإسلامية السياسية يمكن ملاحظة بعض الملامح المهمة، ومنها:

أولاً: أغلب هذه الحركات لم تنشأ باعتبارها جماعات سياسية، وإنما بوصفها جماعات دعوية، تبنى العمل لإعادة المنهج الإسلامي إلى واقع الحياة، ومن ثم كانت المشاركات السياسية تخريجًا تاليًا على هذه الحقيقة.

ثانيًا: أغلب تلك الحركات ينتمي إلى جماعة

الأكثر تعبيراً عن استراتيجية صناعة العدو؛ إذ تقدم تلك النتائج مؤشرات ذات مصداقية عن نمو أو تراجع «الخطر الإسلامي»، ومن ثم ترسخ أهمية الدور الذي تقوم به الأنظمة في مواجهة «الخطر»، وصار معتاداً الرواج الذي تشهده إصدارات مراكز الدراسات العربية والغربية - عطفاً على اهتمام وسائل الإعلام - والتي تتحدث عن دلالات فوز الإسلاميين وآفاق المستقبل.

لا يعني هذا التحليل بالضرورة أن الحركات الإسلامية السياسية «مُسَيَّرَة» وليست مُخَيَّرَة في مسارها السياسي، فإن التقاء المصالح بالصورة التي عُرضت سابقاً هو عَرَضٌ مؤقت، ينتهي عندما تُؤمِّن الأنظمة مصالحها، بينما تواصل الحركات الإسلامية مسيرتها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال ملاحظة نقطة التدخل «المانعة»، والتي تمارسها الأنظمة ضد الإسلاميين السياسيين، وهي تختلف من دولة لأخرى، إلا أن الدول التي تسمح بالممارسة السياسية للإسلاميين، تتركز جهود المنع لديها ليس في أصل وجود الحركات الإسلامية أو أصل مشاركتها، ولكن في ضبط مستوى تفوقها وانتشارها، واكتساحها في الانتخابات عند حد معين لا يتم تجاوزه، وعند هذه النقطة تبدأ منحنيات الصراع والمواجهة بين الحركات والحكومات، وبعض تلك الحركات يؤثر السلامة، ولا يتجاوز نقطة المنع، وبعضها يشاغب حيناً ويهدأ حيناً، وبعضها يتجاوز الخطوط الحمراء، ومن ثم تكون المواجهة أكثر حدة.

وبعض الدول تتناقض في تحديد خطوطها الحمراء في التعامل مع الحركات الإسلامية السياسية، فبينما لا تعترف أصلاً بهذه الحركات بل تعتبرها محظورة

يبدو من إنهاك وإرهاق تتعرض له السلطات في بعض الدول؛ نتيجة محاولاتها الدؤوب لاحتواء التحركات والإنجازات السياسية للإسلاميين، فإن البديل - المنع - يعني احتقاناً إسلامياً جماهيرياً قد يؤدي بالنظام.

وساعدت المشاركات السياسية للإسلاميين على استنزاف الجهود والطاقات الإسلامية في دوامات السياسة التي تؤدي إلى استهلاك تلك الطاقات دون تحقيق ما يناسبها من عوائد، أو تحقيق عوائد محدودة مؤقتة قابلة للزوال مع تغير نتائج الانتخابات، كما أدت إلى تحييد تيارات إسلامية - دعوية وعلمية - أخرى، أو قبولتها، وإعادة تصنيفها من خلال ميزان - متغير - للاعتدال والتطرف، تمت صياغته وفق مقتضيات العمل السياسي وليس الدعوي، ما يعني أن العمل الدعوي أصبح خاضعاً للسياسي، بينما انطلق الثاني أساساً لدعم الأول وخدمته.

هدف آخر سعت بعض الحكومات العربية إلى تحقيقه من خلال السماح للإسلاميين بالمشاركة،

وهو «صناعة العدو»، حيث تقدم هذه الحكومات مسوغاً رئيساً لتلقيها الدعم الغربي، هو: الخطر الإسلامي، أو الإرهاب والتطرف، والدولة الدينية الأصولية، وبات الدعم مرتفعاً بأمرين: وجود العدو،

وقيام النظام بمواجهته، وتوسعت الحكومات في استخدام استراتيجية «العدو الإسلامي» في كافة القضايا والمجالات، حتى في القضية الفلسطينية، وفي لقاء بين الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارين كريستوفر، قال الأسد مهدداً: «إذا استمرت الولايات المتحدة على هذا الانحياز لإسرائيل ضد العرب وقضيتهم المركزية في فلسطين، فإنك ستأتي لي مرة لتجديني مطلقاً لحيتي، وأحمل سبحة بين يدي».^(١) وبذلك أصبحت نتائج الانتخابات هي المظهر

توسعت الحكومات في استخدام استراتيجية «العدو الإسلامي» في كافة القضايا والمجالات، حتى في القضية الفلسطينية

٢- الدور الغربي :

يعاني الغرب بصفة عامة من عجزه عن تفسير «ظاهرة الانبعاث الإسلامي» في أي من جوانبها، السياسي أو الديني أو الاجتماعي، وتعاني أغلب التصورات المطروحة من افتقار - كلي أو جزئي - إلى المصداقية والموضوعية، وأول الأخطاء الاعتقاد بأن ترك الدين في العالم الإسلامي هو السياق الطبيعي لتطور المجتمعات، وأن الدين يحتاج إلى تفسير ومبررات، ولذلك تركزت الجهود في البحث عن أسباب نشأة وظهور الحركات الإسلامية وانتشارها، ولم يسأل أحد عن: لماذا فشلت جهود العلمنة بتنوعاتها في تغييب الدين كليًا من حياة الناس؟ هذه الأفكار المشوشة - رغم ثروة المعلومات الحقيقية التي يمتلكها الغرب عن الحركات الإسلامية - جعلت التصورات والتحليلات والتوقعات الغربية بخصوص الإسلاميين قصيرة الصلاحية، وكثيرًا ما يثبت خطأها، وساهمت في تراجع مستوى الآمال المعقودة - من قبل الغرب - على حدوث تحولات حقيقية في مسارات الحركات، ونشطت عملية البحث عن بدائل أخرى؛ يمكن أن تحظى بالشعبية، وتصبح نداءً للتيارات الإسلامية. فانطلقت موجة من الكتابات التي تعيد صياغة الديمقراطية في العالم العربي وفق الرؤية الأمريكية الجديدة، ويعطي الدكتور وحيد عبد المجيد - الباحث والأكاديمي المصري - نموذجًا لذلك، فيتحدث عن «الثنائية» التي بات الناخب في مصر محصورًا بينها، إما حزب الحكومة وإما الإخوان، ويقارن بين وضعين؛ أولهما تسود فيه هذه الثنائية، والثاني تسود فيه بدائل متعددة، ويقول: «وبدهي القول أن الوضع الثاني أفضل مقارنة بالوضع الأول. فالاختيار بين بدائل عدة هو شرط جوهري لسلامة التطور الديمقراطي، كما أن وجود أكثر من خيارين يضمن أن يأتي التصويت الانتخابي أكثر موضوعية مقارنة بالاختيار بين بديلين؛ جرَّب الناخبون أحدهما لفترة طويلة، وتراجعت ثقتهم فيه،

قانونًا (مصر) فإنها تسمح بمشاركتها في الانتخابات النيابية وما دونها، وتستخدم الصحف الرسمية عبارات موحية ودالة على هذا التناقض، عندما تتحدث عن نواب جماعة الإخوان المسلمين، فتصفهم اختصارًا بـ «نواب المحظورة»؛ حيث تجمع هذه العبارة بين قمة «المشروعية» للنواب؛ حسب النظام الديمقراطيعضويتهم في مجلس الشعب، وبين الحظر القانوني الذي يفترض أن يعاقب مخالفوه، أي «نواب المحظورة» الذين يترشحون باسم جماعتهم، ويتم الحديث عنهم بهذه الصفة حتى في وسائل الإعلام الرسمية، في الوقت الذي يُحاكم فيه قضائيًا أعضاء آخرون في الجماعة «المحظورة»؛ لأنهم ينتمون ويدعون إليها.

لم تستمر معادلة التوازن بين الحكومات والحركات على النحو الذي كانت تأمل فيه الأولى؛ لأن الحركات الإسلامية تمتلك رؤية ومنهجًا وأهدافًا تسعى لتحقيقها، فكان لا بد من تجاوزها للمشاركة الشكلى، والسعي إلى السلطة الحقيقية داخل الدول التي تسمح بالممارسات السياسية؛ ولأن تلك الدول تستهدف المحافظة على «السمت» الديمقراطي لنظامها، فقد ضاعف تزايد شعبية الحركات الإسلامية من الضغوط عليها، ولم يعد سهلاً ضبط مستوى الترشح والفوز في الانتخابات، وفي بعض الدول لم تقدم الحركات تنازلات بالدرجة الكافية للسماح لها بتجاوز حد الأمان.

ومع تفاوت مستوى التنازلات التي تقدمها الحركات الإسلامية في كل دولة، وتزايد احتمالات خروج الأمر عن السيطرة الانتخابية في بعض الدول، دخلت الرؤية الأمريكية للحركات الإسلامية السياسية في مرحلة «ضبابية» أو مرحلة سيولة، ونعتقد أن الفترة الحالية بالغة الأهمية؛ حيث يحاول الأمريكيون بلورة رؤية جديدة للإسلاميين السياسيين في دهاليز السياسة الأمريكية ومراكز الدراسات والأبحاث.

اجتهادات دينية مرجوحة، وأحياناً بدون اجتهاد معتبر، إلا أنه يبقى قاعدتان مهمتان أشار إليهما النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الصدد، وهما إسقاطان الرهان الغربي على أي تنازلات أو تحولات يمكن أن تطرأ على الإسلاميين السياسيين، كما أنهما يثبتان العجز الغربي عن فهم مسارات العمل الإسلامي التي يحكمها في الأساس قواعد ربانية شرعية:

القاعدة الأولى في حديثه صلى الله عليه وسلم: «إن الله عز وجل ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»^(٣)، والقاعدة الثانية في حديث «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»^(٤).

وفيد الحديث الأول أن الله عز وجل له حكمة وإرادة في أن يستفيد الإسلام أحياناً من رجل فاجر، فكيف بأناس يسعون لنصرة الدين وإقامة أحكامه، وإن أتت بعض اجتهاداتهم بخلاف الصواب، لا بد أن يستفيد الدين - إن شاء الله - من جهودهم.

وفيد الحديث الثاني أن ما يتآكل من تعاليم الإسلام وثوابته، سوف يبعث الله عز وجل من عباده من يجددها ويعيدها إلى ما كانت عليه، فيذهب عن المسلمين غرم التنازلات، ويبقى لهم غنم المكاسب.

وهذا التفسير لا يقدم تسويغاً للتنازل والنكوص، فكل حركة بما كسبت رهينة، ولكنه يعطي لمحات عن طبيعة العمل الإسلامي والقواعد التي تحكمه بعيداً عن لعبة السياسة.

٣- هل يتقدم الإسلاميون السياسيون أم يتراجعون؟

في نفس سياق «التفسيرات الخاطئة المتعمدة» يصر كثير من الباحثين الغربيين على أن التيارات الإسلامية السياسية تحقق تراجعاً ملحوظاً، وكتب المتخصصان الأمريكيان في شئون الشرق الأوسط، راي تقي، ونيكولاس غفوسديف، كتاباً هاماً تحت عنوان «نشأة الإسلام الراديكالي وانهيائه»، يقولان

أو أصابهم الملل لطول بقائه في الحكم»، ويكرر الدكتور عبد المجيد أسلوب «التفسير الخاطئ المتعمد» الذي يضطر إليه خصوم الحركة الإسلامية بسبب عدائهم لها، فيقعون في مأزق تفسيرات متعصبة تُعجزهم عن بلوغ مستوى متعمق من فهم الحركات الإسلامية السياسية، فيقول: «يحصد البديل الثاني - الإسلاميون - الذي لم يُجرب أصواتاً يقترح أصحابها لمصلحته لمجرد الرغبة في التغيير، وليس اقتناعاً به أو ثقة في قدرته على أن يأتي بما هو أفضل».

ويعتبر الباحث أن الناخب مضطر لأن يختار الإسلاميين، ويصف هذا الوضع بأنه «خطر» لأنه: «يصعب تصور ما الذي يمكن أن يحدث عندئذ؛ بسبب غياب تقاليد مرعية وقواعد محترمة لانتقال السلطة، والتصرف فيها. وإذا أتاحت الظروف الدولية تدخلاً واسعاً في العملية الانتخابية لمنع فوز هذا البديل، لا بد أن يزداد الوضع احتقاناً، وتقل فرص التطور الديمقراطي السلمي بسلاسة في الفترة التالية»^(٥).

من تداعيات «التفسيرات الخاطئة» أن «القلق» الغربي من الإسلاميين السياسيين كاد ينحصر في تساؤل: ماذا ستفعلون إذا تسلمتم السلطة؟ وهناك مناظرة ضمنية غير معلنة - وغير مباشرة - بين الولايات المتحدة والغرب عموماً، وبين التيارات الإسلامية السياسية، محورها الرئيس هذا التساؤل، وي طرح الغرب في مناظرتهم باقة من التساؤلات الفرعية بعضها دعائي وبعضها حقيقي، منها: الموقف من الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية التمييز العنصري، وكامب ديفيد، ومكافحة التعذيب، والموقف من المرأة، والموقف من الأقباط، أو الأقليات الدينية عموماً، والموقف من الديمقراطية وتطبيقها بعد تسلم الحكم.

ويحاول بعض الإسلاميين السياسيين تقديم تصريحات مطمئنة وتنازلات سياسية مبنية على

الحكومة، تعطي مثلاً للسياق الغربي في التفسير والتحليل والتوقع.

هذه الرؤية الغربية في التأكيد على «إفلاس» الإصلاح الإسلامي، وتراجع التيارات السياسية الإسلامية ليست بجديدة، فقد «ظلت الأحكام باندثار الحركات الإسلامية تصدر بانتظام منذ الأربعينيات من القرن الماضي، فعلى سبيل المثال نجد مقولة أوليفر روي عن الإفلاس الفكري لحركات الإصلاح الإسلامي أقرب إلى تكرار حرفي لحكم هاميلتون جيب على حركات الإصلاح الإسلامي في الأربعينيات، وأحكام مالكوم كير المشابهة في الستينيات، وبعد كل مرة يصدر فيها حكم كهذا بنهاية الإسلام السياسي وسيادة العلمانية، تظهر أحداث جسام تبين العكس، فمثلاً أصدر أحد كبار المنظرين الأمريكيين عام ١٩٨٣ م كتاباً أكد فيه أن الجزائر هي البلد الإسلامي الوحيد الذي تجاوز مرحلة هيمنة الشريعة الإسلامية، ودخل مرحلة العلمانية الكاملة بغير رجعة، بخلاف كل الدول الإسلامية الأخرى، مما يجعلنا نرى في الجزائر، حسب زعم هذا الكاتب، مستقبل الدول الإسلامية الأخرى، ولهذا تواجه مثل

هؤلاء المحللين مفاجآت عند كل منعطف حين يكشفون تزايد نفوذ هذه الحركات، فالأحزاب الإسلامية مهما كانت عيوبها ونقائصها، وهي كثيرة، تحتل اليوم موقع حركة المعارضة الأقوى في معظم بلدان العالم

الإسلامي، رغم أنها محظورة، كما هو الحال في مصر وتونس، أو تواجه عداءً سافراً كما هو الحال في تركيا، وحين تحقق هذه الأحزاب نتائج باهرة في الانتخابات، وتفشل الأحزاب المدعومة من الدولة؛ رغم الضغوط والمناورات والتحليل، والموارد غير المحدودة التي تضعها الدولة تحت تصرفها، فإن الحديث عن الفشل والإفلاس يجب أن يوجّه

فيه: «لم تثبت الحركات الإسلامية الراديكالية أنها بدائل قابلة للحياة، حتى عندما نجحت بتولي الحكم، واليوم وفي كل مكان في الشرق الأوسط كما في البلقان والاتحاد السوفيتي السابق، فالأسلمة - الإسلام السياسي الراديكالي - هي في تراجع كأيدولوجية حاكمة»^(٥).

وكتب المفكر العربي إدوارد سعيد: «الإسلام السياسي لم ينجح في مهمته أينما حاول تسلم السلطة من خلال الأحزاب الإسلامية»^(٦)، والملاحظ هنا أن الاتهام بالفشل انتقل من مستوى المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية، إلى مستوى تسلم السلطة، وهذا الارتقاء في حد ذاته شهادة ضمنية بتقدم الإسلاميين السياسيين لا تراجعهم.

تنوعت توقعات الفشل التي تستشرف مستقبل إدارة الإسلاميين للسلطة، فبعضها يعتبر أنه «يمكن للحركات الإسلامية خسارة شرعيتها بسهولة؛ عندما لا يمكنها تأمين النظام العادل والأخلاقي الذي وعدت به»، وبعضها يتوقع حدوث الخلل من داخل الحركات نفسها، ويقول مؤلفا الكتاب السابق

إنه: «عندما تكون هذه الحركات في إطار معارضة صرفة، فإنه من السهل إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الجماعات لجهة قبول مبادئ مثالية... ومع تقدم الحركة الإسلامية تدريجياً في اتجاه بلوغ السلطة، أو بعد تسلم

في سياق «التفسيرات الخاطئة المتعمدة» يصر كثير من الباحثين الغربيين على أن التيارات الإسلامية السياسية تحقق تراجعاً ملحوظاً

ناجح لمقاليده الحكم، فإن الانشقاقات التي لا بد وأن تحدث بين أولئك الذين يحافظون على التقيد الصارم بالأيدولوجية ستؤدي إلى نتائج ستكون مضادة لأولئك الذين هم أكثر براجماتية بتقييماتهم أو من هم مستعدون لإجراء تسويات»^(٧)، ولعل التوقعات الغربية بتخلخل حركة حماس داخلياً بعد فوزها في الانتخابات، وتسلمها رئاسة

إلى هؤلاء الخاسرين، لا إلى الحركات الإسلامية ويمكن أن يقال: إن الإشكال عند خصوم الحركات الإسلامية - وربما عند هذه الحركات نفسها - ليس هو أنها اندثرت أو في طريقها إلى الاندثار، بل هو أنها تزداد قوة رغم الهجمة الدولية والمحلية ضدها». (٨)

ثانياً: إشكالية الدولة الإسلامية:

تبنت غالبية الحركات الإسلامية السياسية في بداية تأسيسها هدف إقامة الدولة الإسلامية، أو الحكم الإسلامي، أو تطبيق شرع الله، وهي كلها عبارات تؤدي إلى نفس المعنى بصورة عامة.

لكن مع الاستغراق لعقود طويلة في تعقيدات العمل السياسي، تغيرت الحسابات، وأصبح مصطلح «الدولة الإسلامية» نقطة ضعف في برنامج تلك الحركات، سواء ذكر صراحة أو لم يُذكر.

سبب تحول مطلب «الدولة الإسلامية» إلى نقطة ضعف، أن توازنات اللعبة السياسية لم تعد تتحمل هذا القدر من الصراحة والوضوح في الخطاب الإسلامي، وقد اضطرت الحركات السياسية الإسلامية، مع التزامها بقواعد الديمقراطية، أن تتجاوز بعض الثوابت الدينية على أعتاب المراحل السياسية التي تريد اجتيازها.

سبب آخر لصيرورة «الدولة الإسلامية» مصدر انتقاد للإسلاميين السياسيين، وهو غموض الإطار العام لهذه الدولة، وكنهها وماهيتها، ومرجعيتها، وكيفية إدارة الدولة الإسلامية من قبل الإسلاميين في ظل أوضاع دولية مترصدة ومتربصة.

وتراوح التفسيرات التي يقدمها الباحثون الغربيون والليبراليون العرب لهذا الغموض، ما بين ضحالة التصور الإسلامي للدولة، وبين ممارسة الحركات الإسلامية السياسية لنوع من «التقية الشنية» ستخلعها عندما تصل إلى السلطة، ومن ثم تنقلب على الديمقراطية التي أوصلتها إلى الحكم.

هذه التفسيرات «الضاغطة» أنتجت موقفين

إجمالين من قبل الحركات الإسلامية فيما يتعلق بمطلب «الدولة الإسلامية»، في الموقف الأول: تراجع ذكر «الدولة الإسلامية» في خطاب وبرامج كثير من تلك الحركات، ويقول الدكتور عمرو حمزاوي كبير باحثي معهد كارنيجي الأمريكي: إن الإخوان خطابهم غير واضح بخصوص الدولة الإسلامية، وفي خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يعد هناك إشارة واضحة حول ذلك في برنامجهم الانتخابي وبياناتهم، وحزب الإصلاح في اليمن والعدالة والتنمية في المغرب، والحركة الدستورية في الكويت لا تشير إلى إقامة دولة إسلامية. (٩)

لكن هذا «الإقصاء اللفظي» - غير المصحوب بإقصاء أيديولوجي - لم يُقنع بعض الباحثين، وظلوا يتعاملون مع الإخوان المسلمين على أنهم يهدفون إقامة دولة ذات طابع خاص، أو كما يُعبر بعض منظري الجماعة «دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية»، ويتساءل د/ وحيد عبد المجيد عن مرجعية هذه الدولة، فيقول: «ما هي هذه المرجعية وكيف تعمل؟ فهل ستكون مثلاً في صورة هيئة أو مجلس؟، وكيف سيتم اختيار أعضائها في هذه الحالة؟، وعلى أي أساس أو بأي معيار؟، وكيف ستكون علاقة هذه المرجعية بالأزهر؟، وهل سيكون لهذه المؤسسة الدينية العريقة صلة بالمرجعية؟». (١٠)

وتساءل آخرون عن الفارق بين المجتمع الإسلامي الذي تهدف إليه الحركات الإسلامية وبين الدولة الإسلامية، وأيهما يسبق الآخر، فيقول عبد الوهاب الأفندي أحد المتخصصين في نقد الحركة الإسلامية: «تجعل هذه الحركات هدفها إقامة الدولة الإسلامية التي دونها لا يكون المجتمع فاضلاً، ولكنها في الوقت نفسه تقول: إن الدولة الإسلامية لن تتحقق إلا بوجود المجتمع الفاضل، فتحن أمام دوران في حلقة مفرغة، بحثاً عن المجتمع الفاضل الذي دونه لن تكون دولة فاضلة، والعكس بالعكس». (١١)

الموقف الآخر الذي اتخذته حركات إسلامية في

«المعتدلين» الذين يخترقون الحركات الإسلامية السياسية القديمة، ويمارسون ضغوطاً إضافية عليها لدفعها إلى دائرة التنازلات القريبة من السلطة.

ومنها: أن المواجهة مع الحركة الإسلامية المنتصرة لا يشترط أن تقترب بالقوة، بل يمكن وضع الحكومة الجديدة التي يشكلها الإسلاميون الفائزون في الانتخابات تحت حصار - عقابي - ضاغط وخانق، يجعل فوزهم الانتخابي مقترناً بإخفاق سياسي؛ يضعف أسهمهم لدى متخبيهم «النصر الخانق».

وابتكر الليبراليون من خصوم الإسلام السياسي معالجة جديدة للوضع الناتج عن تولي الإسلاميين للسلطة، وهي اعتبار هذا الحدث بمثابة «أزمة وطنية» تستدعي تضافر القوى السياسية مجتمعة لمواجهة الحدث قبل وبعد وقوعه، يقول د/ وحيد عبد المجيد: «في كل الأحوال لا

يصح الرهان على النوايا، عندما يتعلق الأمر بمستقبل الأوطان. فإذا كان وصول الإخوان إلى الحكم وارداً، يصبح من الضروري إيجاد توافق عام على

مقومات الدولة ونظامها السياسي، وعلى عدم تغيير هذه المقومات بدون حوار وطني يقود إلى توافق عام آخر». (١٣)

وقد نُفذت هذه المعالجة الجديدة في فلسطين، وبرزت حكومة «الوحدة الوطنية» على أنها حل متوازن ينقذ حركة حماس من مأزق الحصار، ويمنح خصمها الرئيس الممثل في حركة فتح بعض النفوذ المفقود، ولكنه في الوقت نفسه يفرغ النصر الذي حققته حماس من معناه ويسقط دلالاته.

بذلك يمكن تلخيص المسارات المتوقعة أمام الإسلاميين حال تحقيقهم فوزاً كاسحاً في الانتخابات البرلمانية وتسلمهم للسلطة، فيما يلي:

١ - التنازل عن قائمة من الثوابت؛ يحددها خصوم الداخل والخارج.

مواجهة «التفسيرات الضاغطة» لمفهوم الدولة في برنامجها، يتضح في خطاب حزب العدالة المغربي الذي حسم الإشكال منذ البداية بإعلانه أنه ليس حزباً دينياً، بل «حزب سياسي وطني؛ يقوم على أساس المواطنة»، وقال الأمين العام للحزب سعد الدين العثماني في بحث بعنوان «الإسلام والدولة المدنية.. إزالة التعارض»: إن الدولة الإسلامية هي دولة دنيوية تخضع لاعتبارات المصالح العامة والوطنية، ويجب أن يتم التعامل معها في إطار نسبي موضوعي، وأنه ينبغي التعامل مع السياسة على أنها فن الممكن. (١٢)

هذه «الإزاحة» التي أجراها حزب العدالة لمفهوم الدولة في الإسلام أراحته من جدل واسع مع الليبراليين والباحثين الغربيين حول مفهوم الدولة، لكنها في الوقت نفسه نقلت هذا

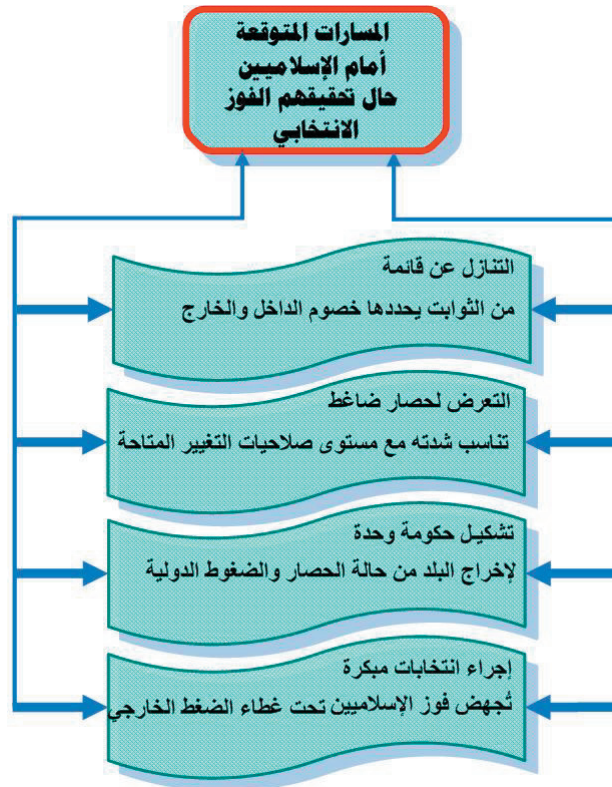
الجدل إلى ساحة الإسلاميين، الذين باتوا يتساءلون عن موقع الإسلام من هذه الدولة. بعيداً عن الباحثين والكتاب، كان للسياسيين بُعد آخر في التعامل مع إشكالية الدولة لدى الحركات الإسلامية، ومع تحقيق مفاجآت انتخابية في عدد من الدول بدءاً بالجزائر عام ١٩٩١م وانتهاءً بحركة حماس عام ٢٠٠٥م، تبلورت استراتيجية «النصر الخانق» لمواجهة المفاجآت الإسلامية، وتعني هذه الاستراتيجية: تحويل النصر الذي يحققه الإسلاميون إلى جبل مشنقة يضعهم أمام خيارين: التنازل أو الانهيار. قدمت تجربة جبهة الإنقاذ الجزائرية دروساً مهمة لخصوم الحركات السياسية الإسلامية، أبرزها: أنه لا يجب أن تصل إلى السلطة حركة سياسية تصر على حمل ثوابتها الدينية كاملة.

ومنها: وجوب إخضاع الإسلاميين السياسيين لضغوط مركزة ومكثفة تستهدف «حرق الثوابت»، وإخراج جيل جديد من الإسلاميين السياسيين

قضايا العمل الإسلامي

أن تظل العلاقة بين مؤسسات الدولة في حالة سيولة قابلة لإعادة التشكيل حسب مقتضيات الحال، ونفس الأمر ينطبق على توزيع الصلاحيات بين هذه المؤسسات. وتعطي قائمة الخطوط الحمراء التي على أي حكومة إسلامية أن تواجهها، دلالات على محدودية

٢- التعرض لحصار ضاغط، تتناسب شدته مع مستوى صلاحيات التغيير المتاحة أمام حكومة الإسلاميين. ٣- تشكيل حكومة وحدة وطنية لإخراج البلد من حالة الحصار والضغط الدولية، ليتحول النصر الإسلامي إلى خانة: «مع إيقاف التنفيذ».



الدور التغييري الذي يتوقع أن تلعبه هذه الحكومة لو وجدت. وأبرز الخطوط الحمراء: رئاسة الدولة - الحصول على نسبة الثلثين في البرلمان؛ أي التمكن من تغيير الدستور - القرار العسكري والجيش - الجانب الأهم من السياسة الخارجية - الإعلام الرسمي - الأمن الداخلي والمخابرات - مستويات التغيير الجذرية في مجالات مثل: التعليم، القوانين، القضاء، ونحو ذلك.

٤- إجراء انتخابات مبكرة تُجهض فوز الإسلاميين تحت غطاء الضغط الخارجي.

ثالثاً: خارطة العمل السياسي:

تتمتع الأنظمة العربية في معظمها بدرجة عالية من الأمان، تجعلها قادرة على تحمل فوز الإسلاميين المفاجئ - أو المبرمج - في أي انتخابات قادمة، وبالإضافة إلى تقسيم الأنظمة إلى: ملكية دستورية، وجمهورية، حيث تحظى الأولى بمستويات أمان أعلى، فإن النمط الأخير من الأنظمة يحرص على

فما معنى التخلي عنه لأجل مواصلة هذا الدور؟ وقد بات واضحاً أن حصار الإسلاميين والضغط عليهم لن يتوقف حتى بعد الوصول إلى السلطة، فلا مجال إذن للقول بأنه يمكن استرجاع «الفاقد الإسلامي» في هذه المرحلة.

٤- معايير النصر والهزيمة السياسية تحتاج إلى إعادة صياغة في ضوء تحول الفوز الانتخابي إلى مأزق، واعتبار ترشيح عدد كبير من الإسلاميين بمثابة تحدي للأنظمة يستوجب المواجهة الشرسة.

٥- تخريجاً على النقطة السابقة، نقول: إنه في بعض الدول العربية قد يكون من الأوفق التحول من هدف «المغالبة» الذي يسعى مباشرة إلى السلطة، إلى هدف «المدافعة» الذي يعرقل جهود الفساد والإفساد، وينأى بالأمة عن دينها، ويصعب مهام التغيير لاحقاً، هذه المدافعة يمكن التعبير عنها في أحد جوانبها وفي صورتها النموذجية بمصطلح «الثلاث الضامن» أو المعطل، الذي يستهدفه حزب الله اللبناني، فهو نموذج قابل للاسترشاد به من قبل الحركات الإسلامية السياسية، كون أغلب الدول تشترط أغلبية الثلثين لاتخاذ القرارات المصيرية مثل تغيير الدستور، هذا «الثلاث» يعطي الإسلاميين السياسيين تأثيراً أكبر في مجريات الأمور، ولا يحملهم تبعات الوصول إلى السلطة سعياً ومشاركة وتسليماً.

٦- في المقابل يجب أن تتجاوز بعض الحركات الإسلامية السياسية هدف «المشاغبة»، الذي تقبّع عنده، مكتفية بإثارة الأزمات والجدالات المحدودة الأثر والتأثير، والسعي لتحقيق هدف «المدافعة» التي سبقت الإشارة إليه.

في جميع الأحوال تبقى الحركات الإسلامية السياسية إنجازاً حقيقياً للأمة، لا يجب على منتقديها الإسراف في نقدها وتجهيلها، بل استفراغ الوسع في مناصحتها، وترشيدها، وفتح قنوات الاتصال معها.

حتى في حالة تمكن الحكومة الإسلامية من امتلاك القرار في أحد المفردات السابقة، فإن تنفيذ الرؤية الإسلامية التي تحملها هذه الحكومة يحتاج إلى قوة سياسية هائلة لا يكفي الفوز الانتخابي لتوفيرها. أما إذا كانت حكومة الإسلاميين وفق النمط «المعتدل» الجديد، فإن تجاوزها للخطوط الحمراء لن يصنع فارقاً كبيراً.

مع ملاحظة وجود مسارين عند التعامل مع القضايا الشائكة والحساسية، وهما: مسار الإصلاح من الفساد، ومسار الأسلمة، وأكثر الحركات الإسلامية -خاصة الموصوفة بـ «المعتدلة»- تراهن على مسار «الإصلاح من الفساد»؛ باعتباره مدخلاً يمكن الولوج منه لاحقاً إلى الأسلمة، أو الاكتفاء به واعتباره هدفاً في حد ذاته للحركة، وباعتبار أن مسار الأسلمة يشمل ضمن معانيه محاربة الفساد.

رابعاً: توصيات:

يمكن تلخيص أهم التوصيات الموجهة إلى الإسلاميين السياسيين في طريقهم إلى السلطة فيما يلي:

١- الحركات الإسلامية السياسية تأسست من أجل إقامة الإسلام وتحكيم الشريعة، وهذا الهدف لا ينبغي الخجل منه، أو الرضا بتحويله إلى نقطة ضعف ومصدر انتقاد، وعندما تتخلى الحركة عن هدفها الرئيس وتتوارى منه فإن زوالها يصبح خيراً من بقائها.

٢- ثنائية العلاقة بين العمل الدعوي والسياسي يجب الحفاظ عليها في حالة توازن يكون للدعوي فيها حق الصدارة، بمعنى أن السياسي يجب أن يوظف لخدمة الدعوي وليس العكس.

٣- يفتح خصوم الإسلاميين أمامهم مسارات تقربهم من السلطة، بشرط التخلي عن ثوابتهم الدينية. والمحتوى الديني الذي تحمله الحركات السياسية الإسلامية هو الذي يدفعها لممارسة دور سياسي،

الهوامش:

- (١) مجلة الشراع ٢/٧/٢٠٠٦م.
- (٢) مقال: دولة الإخوان المسلمين، مدنية أم دينية؟، د/ وحيد عبد المجيد، صحيفة الحياة اللندنية ٨/٣/٢٠٠٦م.
- (٣) رواه ابن حبان والطبراني، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ٤/٢٠٥.
- (٤) رواه أبو داود، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ٢/١٥٠.
- (٥) نشأة الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره، راي تقي ونيكولاس غفوسديف ص ١٨.
- (٦) المرجع السابق ص ٢٢٩.
- (٧) المرجع السابق ص ٢٣٣-٢٣٤.
- (٨) عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، عدد من الكتاب، مركز الإمارات للدراسات، ص ٣٠-٣١.
- (٩) قناة العربية، برنامج بانوراما، العربية نت.
- (١٠) مقال: دولة الإخوان المسلمين، مدنية أم دينية؟، صحيفة الحياة ٨/٣/٢٠٠٦م.
- (١١) عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية، وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، عدد من الكتاب، مركز الإمارات للدراسات، ص ٣٠.
- (١٢) محمد أبو رمان، العربية نت ٦/٢/٢٠٠٦م، مقال: الإسلام السياسي بين المشرق والمغرب.
- (١٣) مقال: دولة الإخوان المسلمين مدنية أم دينية؟ الحياة ٨/٣/٢٠٠٦م.

معلومات إضافية

الإسلاميون... نتائج انتخابية:

- يمكن تصنيف الحركات الإسلامية الموجودة في بعض البرلمانات العربية إلى ثلاثة أنواع:
- ١ - حركات دخلت البرلمان تحت شعار أحزاب أو جمعيات إسلامية، كما هو الحال في الأردن والبحرين والكويت ولبنان.
 - ٢ - حركات دخلت البرلمان تحت شعار أسماء لا تحيل في الوهلة الأولى على البعد الإسلامي، كما هو الحال في الجزائر وفلسطين والمغرب واليمن والسودان.
 - ٣ - حركات حصلت على نواب بواسطة الترشح المستقل، كما هو الحال في مصر.
- وانطلاقاً من هذا التقسيم الثلاثي، يمكن رصد وجود التشكيلات الإسلامية في البرلمانات العربية تنامياً واطراداً، أو تقاعساً وغياباً.

نماذج برلمانية:

في البرلمان الأردني:

يعرف البرلمان الأردني باسم «مجلس النواب»، ويتكون من ١١٠ مقاعد، وتم آخر تجديد لأعضائه في ١٧ يونيو / حزيران ٢٠٠٣، وسيتم تجديد في سنة ٢٠٠٧.

ويمثل الإسلاميون في مجلس النواب الأردني -أساساً- حزب جبهة العمل الإسلامي المتأسس سنة ١٩٩٢، وعدد نوابه في البرلمان الحالي ١٧ نائباً.

ويمثل هؤلاء نسبة ٥, ١٥٪ من مقاعد المجلس، ويشكلون بذلك أكبر كتلة حزبية في المجلس. وعضو الحزب د/ عبد اللطيف عربيات، كان رئيس مجلس النواب الأردني سابقاً.

في مجلس الأمة الكويتي:

يعرف البرلمان الكويتي باسم «مجلس الأمة»، ويضم ٥٠ مقعداً، وينتخب كل ٤ سنوات، وكانت آخر انتخابات عرفها المجلس بتاريخ ٥ يوليو / تموز ٢٠٠٣، ويتوقع تجديد النواب في سنة ٢٠٠٧.

وقد حصل الإسلاميون في الكويت على ١٨ مقعدًا في آخر انتخابات، أي نسبة ٣٦٪ من مقاعد المجلس.

وهم موزعون إلى جناحين:

سني منقسم إلى:

- الحركة الدستورية الإسلامية (إخوان مسلمون) ٥ مقاعد في المجلس السابق.

- جمعية إحياء التراث (سلفيون تقليديون) ١٠ مقاعد.

- الحركة السلفية (سلفيون جدد) ٦ مقاعد.

شيعي يمثله التحالف الإسلامي الوطني ٥ مقاعد.

في البرلمان اللبناني:

يعرف البرلمان اللبناني باسم «مجلس النواب»، ويضم ١٢٨ عضوًا منتخبين لمدة خمس سنوات، وكان آخر انتخاب له في منتصف سنة ٢٠٠٥، ويتوقع أن يجدد في سنة ٢٠٠٩.

وفي أول انتخاب نيابي بعد اتفاق الطائف تم تجديد المجلس الرابع عشر سنة ١٩٩٢؛ لتأخذ الجماعة الإسلامية السنية ٣ مقاعد، وتأخذ جمعية المشاريع الخيرية السنية كذلك مقعدًا واحدًا، ويحصل حزب الله الشيعي على ١٢ مقعدًا.

وغداة انتخاب المجلس الخامس عشر سنة ١٩٩٦ لم تحصل الجماعة الإسلامية إلا على مقعد واحد، في حين لم تفز جمعية المشاريع الخيرية بأي مقعد، وتراجع رصيد حزب الله ليصبح ٥ مقاعد.

وفي انتخاب المجلس السادس عشر سنة ٢٠٠٠ لم تفز الجماعتان السنيتان بأي مقعد، وحصل حزب الله على ٨ مقاعد. وفي الانتخاب الأخير لمجلس النواب في منتصف سنة ٢٠٠٥ رفع حزب الله حصته إلى ١٤ مقعدًا، وظلت الجماعتان السنيتان غائبتين عن المشهد البرلماني.

في البرلمان الجزائري:

ينتخب «المجلس الشعبي الوطني» كل خمس سنوات، وهو أحد غرفتي البرلمان الجزائري، ويضم المجلس الآن ٣٨٩ مقعدًا، وآخر انتخابات عرفها كانت ٣٠ مايو / أيار ٢٠٠٢، ويتوقع أن يجري تجديد أعضائه سنة ٢٠٠٧.

وفي الانتخابات النيابية التي جرت في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩١ حصلت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجولة الأولى على ١٨٨ مقعدًا، وكان يتوقع أنه لو جرت الجولة الثانية لحصلت

الجبهة على ٢٥٠ مقعدًا، ولكن قادة الجيش جمدوا نتائج الانتخابات، وحلوا جبهة الإنقاذ واعتقلوا قادتها.

وفي انتخابات ١٩٩٥ النيابية لم تشارك جبهة الإنقاذ المحظورة، وحصلت حركة مجتمع السلم (الإخوان المسلمون) على ٦١ مقعدًا، وحصل حزب النهضة الإسلامي على ٣٤ مقعدًا.

وفي تشريعات ٢٠٠٢ حصلت حركة مجتمع السلم على ٣٨ مقعدًا، وحصلت حركة النهضة على مقعد واحد.

في البرلمان الفلسطيني:

يعرف البرلمان الفلسطيني باسم المجلس التشريعي، ويبلغ عدد مقاعده ١٣٢ مقعدًا وينتخب أعضاؤه لخمس سنوات. وتم آخر تجديد له في ٢٥ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٦.

وكانت نتيجة الاقتراع الأخير فوز حماس التي شاركت بلائحة اسمها التغيير والإصلاح ونالت ٧٦ مقعدًا، وحصلت حركة فتح على ٤٥ مقعدًا، ثم جاءت القوى السياسية الأخرى بعد ذلك بنسب ضئيلة.

في البرلمان المغربي:

يعرف البرلمان المغربي باسم «مجلس النواب»، ويضم ٣٢٥ مقعدًا، وينتخب كل ٥ سنوات وآخر انتخاب عرفه المجلس جرى في ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٢، ويتوقع أن يجري تجديد أعضائه في ربيع سنة ٢٠٠٧.

ويعرف حزب الإسلاميين في مجلس النواب المغربي باسم حزب العدالة والتنمية.

وهو اتحاد بين حركة الإصلاح والتجديد، وبين الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وأخذ هذا الاتحاد نهاية عام ١٩٩٨ اسم «حزب العدالة والتنمية». وحصل في انتخابات ٢٠٠٢ على ٤٢ مقعدًا، وهو ثالث قوة برلمانية بعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال، وكان عدد مقاعده في انتخابات ١٩٩٧ لا تتعدى ١٤ مقعدًا.

في البرلمان اليمني:

يعرف البرلمان اليمني باسم «مجلس النواب»، ومدة انعقاد المجلس ست سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يومًا على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف القاهرة ظل المجلس قائمًا، ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف، ويتم انتخاب المجلس الجديد.

ويُعرف حزب الإسلاميين في مجلس النواب اليمني باسم «التجمع اليمني للإصلاح» المسمى اختصارًا بحزب الإصلاح.

وقد تأسس سنة ١٩٩٠ ويحتل الرتبة الثانية في المشهد الحزبي اليمني. ويرأسه شيخ كونفدرالية قبيلة حاشد عبد الله بن حسين الأحمر، كما يرأس مجلس النواب كذلك. وقد فاز حزب الإصلاح في آخر انتخابات بـ ٤٦ مقعدًا، ثم انضم إليه بعض المستقلين فصار عدد مقاعده ٥٠ مقعدًا.

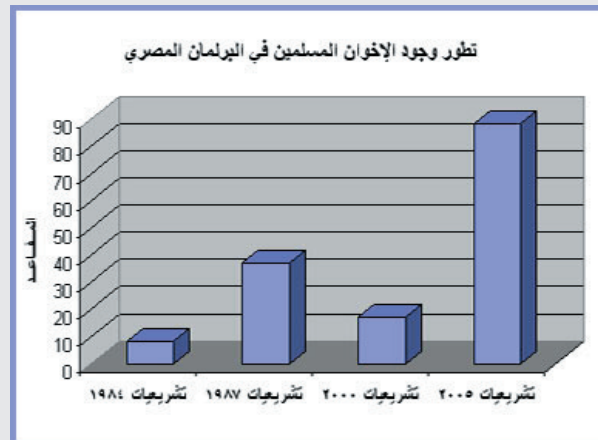
وقد عرفت مقاعد حزب الإصلاح في مجلس النواب تراجعًا: ففي انتخابات أبريل/ نيسان ١٩٩٣ حصل على ٧٠ مقعدًا، ثم حصل على ٥٤ مقعدًا في انتخابات أبريل/ نيسان ١٩٩٧، أما في انتخابات أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ فكان حظه ٤٦ مقعدًا.

في البرلمان المصري:

يعرف البرلمان المصري باسم مجلس الشعب ومجموع أعضائه ٤٥٤، يتم اختيار عشرة منهم بقرار رئاسي، وانتخاب ٤٤٤ عضوًا من قبل الشعب. وكان آخر انتخاب للمجلس في نهاية سنة ٢٠٠٥، ومن المقرر أن يكون الانتخاب التالي بعد خمس سنوات.

ويعود حضور الإسلاميين في مجلس الشعب المصري إلى منتصف الثمانينيات؛ حيث شارك الإخوان المسلمون -المحظورون سياسيًا- في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٨٤ تحت غطاء حزب الوفد وحصلوا على ٨ مقاعد.

ثم شاركوا في تحالف سنة ١٩٨٧ مع حزب العمل وحزب الأحرار، وكان نصيبهم ٣٧ مقعدًا في المجلس، وتعرض الإخوان عام ١٩٩٥ لتضييق واعتقالات واسعة لمنع نجاحهم في الانتخابات، وتكرر الأمر نفسه عام ٢٠٠٠، وإن تمكن الإخوان برغم ذلك من إحراز ١٧ مقعدًا في المجلس النيابي في تلك السنة.



وفي الانتخابات الماضية ٢٠٠٥ حصد الإخوان ٨٨ مقعدًا، أي نسبة ٢٠٪ من مقاعد البرلمان.

ظل الوجود الإخواني في البرلمان المصري محكومًا بدرجة التضيق، أو التوسيع المسموح به لعمل الجماعة السياسي. وقد وصل الإخوان في البرلمان المصري في آخر انتخابات تشريعية إلى أعلى مستوى تمثيلي لهم في تاريخ التشريعات بمصر.

أهم المصادر:

التقرير الاستراتيجي العربي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ١٩٩٣.

ملف الأهرام الاستراتيجي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) المجلد ٦ سنة ٢٠٠٠.

التقرير الاستراتيجي العربي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

مدخل الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٣.

موقع المعرفة، الجزيرة، ملفات خاصة ٢٠٠٦.

الديمقراطية والتمنية الديمقراطية في الوطن العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٤.

موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (إدارة الحكم في الدول العربية)

موقع المركز الأوروبي لدراسة التعاون المتوسطي الأوروبي- العربي.